AL-QANATIR
INTERNATIONAL JOURNAL OF ISLAMIC STUDIES
eISSN: 2289-9944
Vol. 35. No. 01. January Issue (2026)

JUDICIAL APPLICATION OF NUSHŪZ: A COMPARATIVE STUDY BETWEEN THE AFGHAN AND MALAYSIAN LEGAL SYSTEMS

التطبيق القضائي للنشوز :دراسة مقارنة بين النظامين الأفغاني والماليزي

Mohamed Rashid Ab Razak[i], Shujauddin Rahmani[ii] & Najibah Mohd Zain[iii]

[i] (Corresponding author). Assistant Professor, Department of Islamic Law, Ahmad Ibrahim Kulliyyah of Laws, International Islamic University Malaysia. rashidrazak@iium.edu.my
[ii] Ph.D Student, Department of Islamic Law, Ahmad Ibrahim Kulliyyah of Laws, International Islamic University Malaysia. shujaudin.rahmani@gmail.com
[iii] Professor, Department of Islamic Law, Ahmad Ibrahim Kulliyyah of Laws, International Islamic University Malaysia. najibah@iium.edu.my

Article Progress
***Received**: 1 September 2025* ***Revised**: 4 November 2025* ***Accepted**: 30 December 2025*

Abstract

Marital disobedience (nushuz) remains one of the most contested issues in Islamic jurisprudence and family law, with direct implications for spousal rights and family stability, particularly in contexts oscillating between Sharia principles, customary norms, and modern legal frameworks. Previous scholarship has largely focused either on theoretical jurisprudence or on single-country case studies, leaving a gap in comparative research across Muslim-majority states with divergent legal systems, such as Afghanistan and Malaysia. This study aims to analyze marital disobedience through a comparative examination of Afghan and Malaysian Sharia courts, exploring how Islamic jurisprudence interacts with customary practices and codified laws, and highlighting the gap between legal texts and judicial practice. The research employs a comparative legal-doctrinal method, drawing on classical fiqh sources, statutory laws, international reports, and selected case law from both jurisdictions. The study finds that Afghan adjudication is deeply shaped by tribal customs, which undermine women's procedural safeguards, while the Malaysian system provides a more structured institutional framework with codified rules and procedural guarantees, though unevenly applied across states. The study contributes to the literature by offering a comparative model that uncovers the interplay of law, Sharia, and social context in addressing nusyuz*. It recommends legal and judicial reforms that balance the higher objectives of Sharia with contemporary notions of justice.*

Keywords: *Nushuz, Family, Law, Sharia, Rights.*

ملخص البحث

تشكّل قضايا النشوز أحد أبرز التحديات في الفقه الإسلامي والقانون الأسري، لما لها من انعكاسات مباشرة على استقرار الأسرة وحقوق الزوجين، خاصة في المجتمعات التي التي تواجه تداخلا بين النصوص الشرعية والأعراف أو التشريعات الحديثة. معظم

الدراسات السابقة اقتصرت إما على الجانب الفقهي النظري أو على تجارب محلية منفردة، مع غياب دراسات مقارنة معمقة بين دول إسلامية ذات أنظمة قانونية متباينة، مثل أفغانستان وماليزيا. تهدف هذه الدراسة إلى تحليل ومعالجة قضايا النشوز من خلال مقارنة القضاء الشرعي في أفغانستان وماليزيا، للكشف عن كيفية تفاعل الفقه الإسلامي مع الأعراف المحلية أو التشريعات الحديثة، واستجلاء الفجوة بين النصوص والتطبيق. اعتمد البحث على منهج مقارن، بالاستناد إلى تحليل النصوص الفقهية والتشريعات الرسمية والتقارير الدولية، مع مراجعة أحكام قضائية مختارة من كلا البلدين. أظهرت الدراسة أن النظام الأفغاني يتأثر بعمق بالأعراف القبلية التي تضعف الضمانات القانونية للمرأة، في حين يقدم النظام الماليزي إطارًا مؤسسيًا أكثر تنظيمًا عبر تقنين النشوز وضمانات إجرائية، لكنه يعاني من تفاوت في التطبيق بين الولايات. تسهم الدراسة في إثراء الأدبيات العلمية عبر تقديم نموذج مقارن يكشف أثر السياق الاجتماعي والقانوني على تطبيق أحكام النشوز، وتوصي بضرورة إصلاح تشريعي وقضائي يوازن بين مقاصد الشريعة ومتطلبات العدالة المعاصرة.

الكلمات المفتاحية: النشوز، الأسرة، القانون، الشريعة، الحقوق.

مقدمة

تعدّ الأسرة في التصور الإسلامي نواة المجتمع ومصدر استقراره، فهي الحاضنة الطبيعية للتنشئة الأخلاقية والاجتماعية، والإطار الشرعي الذي يحفظ الحقوق ويرسّخ قيم التعاون والمودّة والرحمة بين الزوجين (al-Kāsānī, 1986) وقد أَوْلى الفقه الإسلامي الأسرة عناية بالغة، (القرآن، الروم: ٢١) فجعل الزواج عقداً شرعياً غايته السكن النفسي والتكامل الروحي والاجتماعي. غير أنّ الواقع الاجتماعي لا يخلو من التحديات التي تهدِّد هذا الاستقرار، ومن أبرزها ظاهرة **نشوز الزوجة**، التي تُعَرَّف في الاصطلاح الفقهي بأنها امتناع الزوجة عن أداء واجباتها الشرعية تجاه الزوج أو خروجها عن حدود الطاعة المشروعة، بغير عذر معتبر (ابن قدامة، ١٩٩٧).

هذه الظاهرة ليست مسألة فردية فحسب، بل هي قضية أسرية واجتماعية وقانونية ذات أبعاد متعددة، لما لها من انعكاسات على استقرار الأسرة، وحماية الحقوق الزوجية، وحفظ مصالح الأبناء. لقد تعامل الفقهاء مع قضية النشوز منذ القرون الأولى للإسلام، فوضعوا لها أحكاماً تفصيلية وآليات للتعامل معها، تبدأ بالموعظة الحسنة وتنتهي أحياناً بالتفريق إذا تعذّر الإصلاح. وقد اختلفت المذاهب الفقهية في

بعض تفاصيلها، لكنهم اتفقوا على أنّ النشوز يترتب عليه سقوط بعض الحقوق المالية كالنفقة، وأنه يشكّل سبباً مشروعاً للتدخل القضائي.

ومع تطور الأنظمة القانونية في الدول الإسلامية الحديثة، أصبح النشوز محلّ تنظيم قانوني ضمن قوانين الأحوال الشخصية، غير أنّ آليات معالجته تختلف باختلاف السياقات التشريعية والسياسية والاجتماعية. وهنا تبرز أهمية الدراسة المقارنة التي تكشف عن التباين بين التجارب القضائية في الدول الإسلامية. تعد أفغانستان وماليزيا نموذجين متباينين في هذا المجال. فأفغانستان تعتمد في الغالب على الفقه الحنفي باعتباره المصدر الرئيس للتشريع في قضايا الأحوال الشخصية، مع تأثير كبير للأعراف القبلية والاجتماعية التي تفرض نفسها على مسار القضايا الأسرية.

أما ماليزيا، فقد طوّرت إطاراً تشريعياً حديثاً يتمثل في "قانون الأسرة الإسلامي" الذي يطبّق من خلال المحاكم الشرعية، في انسجام مع المعايير الإجرائية الحديثة وبتأثير واضح للقوانين الوضعية (Islamic Family Law Act (Act 303), 1984) وهذا التباين يثير تساؤلات حول مدى نجاح كل نظام في تحقيق العدالة الشرعية وحماية حقوق الزوجين، وبخاصة الزوجة التي قد تكون الطرف الأضعف في النزاع.

مشكلة البحث

تكمن مشكلة هذا البحث في التباين بين القضاء الأفغاني والماليزي في معالجة قضايا نشوز الزوجة. ففي الوقت الذي يميل فيه القضاء الأفغاني إلى الاستناد المباشر للفقه الحنفي والأعراف القبلية، يعتمد القضاء الماليزي على قوانين مدونة وإجراءات قضائية دقيقة، مع منح المرأة حقوقاً أوسع للاعتراض والدفاع. هذا الاختلاف قد يؤدي إلى تفاوت كبير في مخرجات العدالة، ويثير إشكاليات حول:

i. مدى وضوح تعريف النشوز في كل من النظامين،
ii. آليات الإثبات المعتمدة أمام المحاكم،
iii. تأثير السياق الاجتماعي والثقافي على القرارات القضائية،
iv. وأخيراً، مدى انسجام هذه المعالجات مع مقاصد الشريعة الإسلامية في تحقيق العدل وحماية الأسرة.

تساؤلات البحث

ينبثق عن هذه المشكلة عدد من التساؤلات الرئيسة:

١. كيف تعالج المحاكم الأفغانية قضايا نشوز الزوجة من حيث الإجراءات والأحكام وآليات الإثبات؟
٢. ما هي الآليات التي تعتمدها المحاكم الماليزية لمعالجة النشوز، وما أوجه الاختلاف بينها وبين الممارسة الأفغانية؟

٣. إلى أي مدى تؤثر الأعراف القبلية في أفغانستان، والتشريعات الوضعية في ماليزيا، على تطبيق الأحكام الشرعية الخاصة بالنشوز؟
٤. ما أوجه التشابه والاختلاف بين النظامين القضائيين في ضوء مقاصد الشريعة الإسلامية؟
٥. ما السبل الممكنة لتطوير التشريعات والإجراءات القضائية في الدول الإسلامية بما يضمن عدالة أكبر في قضايا النشوز؟

أهداف البحث

يسعى هذا البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف:

١. تحليل الإطارين القانونيين في أفغانستان وماليزيا فيما يتعلق بالنشوز.
٢. بيان أوجه التشابه والاختلاف في الإجراءات القضائية وآليات الإثبات.
٣. إبراز أثر السياقات الاجتماعية والثقافية في تفسير وتطبيق الأحكام الشرعية.
٤. تقييم مدى فاعلية هذه الأنظمة القضائية في حماية حقوق الزوجين وتحقيق العدالة الأسرية.
٥. تقديم توصيات علمية وعملية تسهم في تطوير النظم القضائية، بما يتوافق مع مقاصد الشريعة ومتطلبات العصر.

أهمية البحث

الأهمية العلمية

تتجلى الأهمية العلمية لهذا البحث في أنه يُسهم في سد فجوة معرفية في مجال الدراسات المقارنة بين الأنظمة القضائية الإسلامية. ورغم وجود عدد من الدراسات التي تناولت أحكام النشوز في الفقه الإسلامي، إلا أنّ الأبحاث التي تقارن بين التطبيق القضائي في دول مختلفة لا تزال محدودة. ومن خلال هذه الدراسة، يمكن إثراء المكتبة الفقهية والقانونية بمادة علمية جديدة توضح كيف تتفاعل الأحكام الشرعية مع البيئات الاجتماعية والقانونية المختلفة.

الأهمية العملية

أما على الصعيد العملي، فيُفيد البحث صانعي السياسات والقضاة والباحثين في وضع إصلاحات تشريعية وقضائية تراعي العدالة وتحقق مقاصد الشريعة. ففي السياق الأفغاني، يمكن أن تساعد النتائج في الحد من هيمنة الأعراف القبلية على حساب حقوق المرأة، بينما في السياق الماليزي، يمكن أن تدعم الجهود الرامية إلى تعزيز توازن أكبر بين القيم الشرعية والإجراءات القانونية الحديثة. كما أن النتائج ذات صلة مباشرة بجهود حماية الأسرة والحد من النزاعات الزوجية، وبالتالي فهي ذات أثر اجتماعي مباشر.

المبحث الأول: مراجعة الأدبيات

أولاً: الدراسات القانونية العربية

شهدت التشريعات العربية الحديثة محاولات لتقنين أحكام النشوز ضمن قوانين الأسرة. ففي الكويت مثلاً، ينظم قانون الأحوال الشخصية مسألة النشوز باعتباره سببًا لسقوط النفقة، كما يتيح للزوج رفع دعوى لإثباته (الكندري، ٢٠٢٠). أما في العراق، فقد تبنّى القانون تعريفًا للنشوز يشمل خروج الزوجة عن واجباتها أو امتناعها عن الطاعة، ويعتبر سببًا للتفريق القضائي (الدباغ، ٢٠٢٤). وفي المغرب، أظهرت الدراسات أن القضاء يُلزم الزوجين بواجبات المعاشرة بالمعروف، ويركز على الإجراءات القانونية لحماية الحقوق المالية (بوسيف، ٢٠٢١).

أظهرت الدراسات العربية أن أبرز إشكالية تكمن في إجراءات الإثبات، حيث غالبًا ما تُبنى دعاوى النشوز على شهادة الشهود أو تقارير الصلح العائلي، مما يفتح الباب أمام التلاعب أو الاستغلال (السيد، ٢٠٢٠). كما أنّ بعض القوانين العربية ما زالت تفتقر إلى الاعتراف بالنشوز المتبادل (نشوز الزوج أيضًا)، مما يثير انتقادات حقوقية حول انحياز التشريعات لصالح الرجل (حمد علي العازمي، ٢٠٢١).

ثانياً: الدراسات الخاصة بأفغانستان

في السياق الأفغاني، تُظهر الدراسات الحديثة أن معالجة قضايا النشوز والعنف ضد المرأة لا تزال تتأثر بالأعراف القبلية أكثر من التزامها بالنصوص القانونية. فالقضاء الأفغاني يعتمد نظريًا على الفقه الحنفي وقانون أصول المحاكمات، غير أنّ الواقع العملي يكشف الدور البارز لمجالس "الجيرغا" في تسوية النزاعات الزوجية (Fazli، Maidin & Omoola، ٢٠٢٤) كما تشير دراسات ميدانية إلى أنّ النساء في أفغانستان يواجهن عقبات كبيرة أمام الوصول إلى العدالة، منها بطء الإجراءات، وضعف الحماية القانونية، والخوف من الانتقام أو الوصمة الاجتماعية (Samim & Ayoubi، ٢٠٢٤).

هذه النتائج تؤكد أنّ النظام القضائي الأفغاني ما زال خاضعًا لتأثير البنية العرفية التقليدية، مما يحدّ من فعالية القوانين الحديثة في حماية المرأة وتمكينها من الدفاع عن حقوقها. (Fazli et al، ٢٠٢٤).

ثالثاً: الدراسات الخاصة بماليزيا

أما في السياق الماليزي، فقد تناولت البحوث الحديثة جهود إصلاح قوانين الأسرة الإسلامية، خصوصًا في ما يتعلق بتحقيق العدالة الجندرية والموازنة بين النصوص الشرعية ومتطلبات الواقع القانوني (Haneef، ٢٠١٧). توضح بعض الدراسات أن المحاكم الشرعية في ماليزيا قد شهدت تطورًا مؤسسيًا ملحوظًا مكّن النساء من الحصول على فرص أفضل للتقاضي العادل (Peletz، ٢٠٢٤). وتبرز دراسات أخرى العلاقة بين التزامات ماليزيا باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW).

وبين تطوير آليات حماية حقوق الزوجة في القوانين الشرعية (Noor، ٢٠٢٣). ومع ذلك، ما تزال بعض التحديات قائمة في التطبيق العملي، مثل تفاوت الأحكام بين الولايات واختلاف التفسير الفقهي للقضاة (Haneef، ٢٠١٧).

رابعاً: الدراسات المقارنة

قد تشير الدراسات المقارنة الحديثة إلى أن القضاء في أفغانستان يظل متأثرًا بالأعراف القبلية رغم محاولات التحديث، بينما يمثل النظام الماليزي نموذجًا أكثر توازنًا يجمع بين المرجعية الشرعية والهيكلة القانونية الحديثة (Fazli et al، ٢٠٢٤، Peletz، ٢٠٢٤). وقد خلصت البحوث إلى أنّ المرأة الماليزية تتمتع بفرص أوسع في نيل العدالة مقارنة بنظيرتها الأفغانية، بفضل الإصلاحات القانونية وتطوير المحاكم الشرعية (Noor، ٢٠٢٣).

خامساً: الفجوة العلمية

من خلال مراجعة الأدبيات يتضح أن معظم الدراسات انقسمت إلى:

١. دراسات فقهية :تناولت أحكام النشوز في المذاهب، دون ربطها بالواقع القضائي المعاصر.
٢. دراسات محلية :ركّزت إما على دولة واحدة (كأفغانستان أو ماليزيا)، أو على قوانين عربية منفردة.
٣. دراسات حقوقية أجنبية :نظرت للنشوز من زاوية حقوق الإنسان، دون اعتبار الخصوصية الشرعية.

ما ينقص هو دراسة مقارنة شاملة بين دولتين تمثلان نموذجين متباينين في تطبيق الشريعة:

١. نموذج تقليدي (أفغانستان) يهيمن عليه الفقه الحنفي والأعراف القبلية.
٢. نموذج حديث (ماليزيا) يمزج بين الشريعة والقانون الوضعي.

هذه المقارنة تملأ فجوة معرفية مهمة، لأنها تكشف عن كيفية تفاعل النص الشرعي مع السياقات الاجتماعية والقانونية المختلفة، وتقدّم توصيات عملية لتطوير قوانين الأحوال الشخصية في الدول الإسلامية بما يضمن حماية حقوق الأسرة والمرأة، مع الحفاظ على مقاصد الشريعة.

منهج البحث

أولاً: التصميم البحثي

اعتمد هذا البحث على المنهج المقارن التحليلي (Comparative Analytical Method)، وهو أحد المناهج الأكثر ملاءمة لدراسة القضايا القانونية ذات الطابع الشرعي والاجتماعي. يقوم هذا المنهج على تحليل النصوص الفقهية والقانونية، ثم مقارنتها في سياقات مختلفة بهدف إبراز أوجه الاتفاق والاختلاف، وتحديد أسباب التباين ونتائجه.

ويأتي اختيار هذا المنهج استجابة لطبيعة موضوع البحث، إذ يتناول نشوز الزوجة في نظامين قضائيين متباينين: النظام الأفغاني القائم على الفقه الحنفي والأعراف القبلية، والنظام الماليزي الذي يعتمد على قانون الأسرة الإسلامي ذي الصياغة الحديثة. ولأن الهدف هو الوصول إلى فهم أعمق لكيفية تطبيق الأحكام الشرعية في سياقات مختلفة، فإن المنهج المقارن يسمح بالكشف عن التفاعل بين النص الشرعي والبيئة الاجتماعية والقانونية.

كما يقوم البحث على التحليل النقدي للنصوص (Critical Legal Analysis)، حيث لا يقتصر على وصف الأنظمة القانونية، بل يتجاوز ذلك إلى تقييم مدى تحقيقها لمقاصد الشريعة ومبادئ العدالة. ومن هنا، فهو يجمع بين البعد الوصفي (Description) والبعد التحليلي (Analysis) والبعد النقدي (Criticism).

ثانياً: مصادر البيانات وطرق جمعها

المصادر الأولية

١. النصوص الفقهية :كتب الفقهاء، وبخاصة مصادر المذهب الحنفي (المرجع الأساس في أفغانستان)، مع الاستعانة بمصادر المذاهب الأخرى للمقارنة.
٢. –النصوص القانونية :القوانين الوطنية ذات الصلة، مثل: القانون المدني الأفغاني، دستور أفغانستان (المادة ١٣٠)، وقانون أصول المحاكمات المدنية. وفي الجانب الماليزي: "قانون الأسرة الإسلامي (Islamic Family Law Act)" بتعديلاته، والنصوص الخاصة بدعاوى النشوز في كل ولاية.
٣. –الأحكام القضائية :دراسة نماذج من قرارات المحاكم الشرعية في كل من أفغانستان وماليزيا، كما وردت في الوثائق الرسمية أو الدراسات السابقة.

المصادر الثانوية

١. الدراسات الأكاديمية :رسائل جامعية، مقالات محكمة، وأبحاث قانونية مقارنة.

٢. التقارير الحقوقية :مثل تقارير *هيومن رايتس ووتش*، و*بعثة الأمم المتحدة لمساعدة أفغانستان*، التي وثّقت أثر الأعراف القبلية على حقوق المرأة.

٣. الدراسات الأجنبية :الأدبيات الغربية حول marital disobedience وحقوق المرأة في الأسرة، لإبراز الفوارق في المنظور بين الفكر الإسلامي والحقوقي الدولي.

طريقة الجمع

اعتمد الباحث على المراجعة المكتبية (Library Research)، من خلال تحليل الكتب القانونية والفقهية والأبحاث المنشورة. كما تم جمع بيانات قضائية من خلال تحليل وثائق المحاكم (Case Study Analysis)، وذلك لفهم التطبيق العملي للنصوص الشرعية في الواقع.

ثالثاً: معايير الاختيار والتحليل

وُضعت مجموعة من المعايير لضبط عملية اختيار النصوص والأحكام والدراسات:

١. الحداثة: تفضيل القوانين والدراسات الحديثة (بعد ٢٠٠٠م) مع الاستعانة بالمراجع الكلاسيكية عند الحاجة.

٢. الارتباط المباشر: الاقتصار على المواد التي تعالج موضوع النشوز تحديدًا، دون التوسع في قضايا أسرية عامة إلا إذا كان لها صلة مباشرة.

٣. التنوع الجغرافي: مراعاة إدراج دراسات من السياق العربي والأفغاني والماليزي، إضافة إلى الدراسات الأجنبية، لضمان شمولية الرؤية.

٤. التوثيق القضائي: اعتماد الأحكام القضائية الصادرة رسميًا أو الموثقة في الدراسات الأكاديمية، مع بيان سياقها القانوني والاجتماعي.

رابعاً: أدوات التحليل

التحليل المقارن

تم استخدام أسلوب المقارنة بين:

١. الفقه الحنفي وأحكام القضاء الأفغاني.

٢. قانون الأسرة الماليزي وأحكام القضاء الشرعي الماليزي.

٣. التقارير الحقوقية الدولية، لإبراز الفجوة بين التطبيق المحلي والمعايير الدولية.

التحليل النصي (Textual Analysis)

يتم تحليل النصوص الشرعية والقانونية لمعرفة دلالاتها ومقاصدها، ومدى انسجامها مع المبادئ الشرعية (كالعدل والمساواة والمعاشرة بالمعروف).

تحليل الحالات (Case Study Analysis)

دراسة قضايا قضائية حقيقية في أفغانستان وماليزيا، لاستخلاص كيفية تعامل القضاة مع النشوز، والعوامل المؤثرة في القرارات (اجتماعية، عرفية، قانونية).

التحليل النقدي (Critical Approach)

لا يكتفي البحث بوصف الإجراءات، بل يُقيّم مدى فعاليتها في حماية الحقوق الزوجية، ويقارنها بمقاصد الشريعة ومبادئ العدالة.

خامساً: الصدق والموثوقية

الصدق (Validity)

١. الصدق الداخلي :تم التأكد من أن الأدوات المستخدمة (النصوص القضائية، الفقهية، القوانين) مرتبطة مباشرة بموضوع البحث.
٢. الصدق الخارجي :تم دعم النتائج بمصادر متنوعة (فقهية، قانونية، حقوقية، قضائية) لضمان شمولية التغطية.

الموثوقية (Reliability)

١. الاعتماد على مصادر موثقة: قوانين رسمية، أحكام قضائية منشورة، دراسات محكمة.
٢. استخدام معايير ثابتة في المقارنة (التعريف، الإجراءات، الإثبات، النتائج.(
٣. تكرار التحليل على أكثر من نموذج قضائي للتأكد من ثبات النتائج.

سادساً: حدود المنهج

رغم قوة المنهج المقارن والتحليلي، إلا أن هناك بعض الحدود التي ينبغي الإشارة إليها:

١. حدود جغرافية :الدراسة تقتصر على أفغانستان وماليزيا، ولا تشمل دولاً أخرى قد تقدم نماذج مختلفة.

٢. حدود زمنية :تركز الدراسة على القوانين والتطبيقات القضائية الحديثة (٢٠٠٠ – ٢٠٢٤)، مما قد يغفل بعض التطورات التاريخية.
٣. صعوبة الوصول للبيانات :في السياق الأفغاني، يصعب أحيانًا الحصول على وثائق قضائية رسمية بسبب الوضع السياسي والأمني، مما يفرض الاعتماد على دراسات وتقارير ثانوية.
٤. الطابع الوصفي للقوانين :بعض النصوص القانونية قد لا تعكس التطبيق الفعلي، خاصة في ظل تأثير الأعراف في أفغانستان.
٥. التحيز الثقافي :الأدبيات الأجنبية تنظر إلى النشوز من زاوية حقوق الإنسان الغربية، مما قد يخلق فجوة في الفهم مقارنة بالتصور الإسلامي.

سابعا: الخطوات الإجرائية للبحث

١. جمع النصوص الفقهية والقانونية المتعلقة بالنشوز.
٢. تصنيف هذه النصوص وفق معايير موحدة (التعريف، الإجراءات، الإثبات، العقوبات).
٣. تحليل الأحكام القضائية في كل من أفغانستان وماليزيا.
٤. إجراء المقارنة بين النظامين من حيث:
   i. الإطار القانوني،
   ii. الإجراءات،
   iii. الإثبات،
   iv. النتائج.
٥. تقييم النتائج في ضوء مقاصد الشريعة ومبادئ العدالة.
٦. صياغة الاستنتاجات والتوصيات.

المحور	النظام الأفغاني	النظام الماليزي
المرجعية الفقهية/القانونية	**الفقه الحنفي (المعتمد رسميًا وفق الدستور الأفغاني – المادة ١٣٠)، مع تأثير الأعراف القبلية القوية**	**قانون الأسرة الإسلامي (Islamic Family Law Act/Enacment) المُطبّق في كل ولاية مع تعديلات حديثة**

الإطار المؤسسي	محاكم شرعية رسمية + مجالس عرفية (الجيرغا) غالبًا مؤثرة في القرارات.	محاكم شرعية رسمية منظمة وفق النظام الفيدرالي، مع لجان صلح إلزامية.
تعريف النشوز	امتناع الزوجة عن طاعة الزوج أو خروجها من بيت الزوجية دون إذن، وفق المنظور الفقهي التقليدي.	النشوز محدد قانونيًا: ترك بيت الزوجية، رفض المعاشرة، أو عدم أداء الواجبات الشرعية، مع نصوص واضحة.
إجراءات النظر	بطء شديد، الاعتماد على الأعراف والشهود، وقلة الضمانات الإجرائية للمرأة.	إجراءات مكتوبة: شكوى، لجنة صلح، تحكيم أسري، ثم إحالة إلى القاضي.
آليات الإثبات	الشهادة أساسًا، مع صعوبة استخدام وسائل إثبات أخرى.	متنوعة: شهادة، وثائق، رسائل، تقارير طبية، اعترافات مكتوبة.
دور المرأة في الدفاع	محدود جدًا، غالبًا متأثرة بالضغط الاجتماعي والقبلي.	واسع نسبيًا، مع حق الاعتراض والدفاع القانوني أمام المحكمة.
النتائج الشائعة	الحكم غالبًا لصالح الزوج، سقوط النفقة، إمكانية الطلاق القسري أو الحرمان من الحضانة.	قرارات أكثر توازنًا، سقوط النفقة عن الزوجة الناشز فقط بعد استنفاد وسائل الإصلاح.
التحديات	هيمنة الأعراف، ضعف تطبيق النصوص الرسمية، غياب الدعم القانوني للنساء.	تفاوت التطبيق بين الولايات، طول فترة التقاضي، بعض النزعات المحافظة لدى القضاة.

المبحث الثاني: المناقشة

أولاً: تفسير النتائج

أظهرت نتائج البحث أنّ قضية نشوز الزوجة في كل من أفغانستان وماليزيا تُعالج ضمن أطر قانونية واجتماعية مختلفة تعكس الخلفية الفقهية والتاريخية لكل بلد. ففي أفغانستان، أظهرت دراسة فضلي، معين الدين وأومولا (Fazli، Maidin & Omoola، ٢٠٢٤، ٣٢:٢٧٠) أنّ القضاء الأفغاني يستند نظريًا إلى الفقه الحنفي، إلا أنّ الأعراف القبلية، خاصة من خلال آلية الجيرغا، ما زالت تلعب الدور الأكبر في تسوية النزاعات الزوجية، بما في ذلك قضايا النشوز والعنف الأسري.

وتؤكد دراسة سميم وأيوبي (Samim & Ayoubi، ٢٠٢٤) أنّ النساء يواجهن عقبات كبيرة أمام الوصول إلى العدالة، بسبب بطء الإجراءات القضائية والخوف من الوصمة الاجتماعية، مما يؤدي إلى ضعف فعالية القوانين الحديثة في حماية حقوقهن.أما في ماليزيا، فقد بينت دراسة حنيف (Haneef، ٢٠١٧) أنّ النظام القانوني الشرعي يتبنى مقاربة إصلاحية متوازنة لقوانين الأسرة الإسلامية، تجمع بين النص الشرعي ومتطلبات العدالة الجندرية.

وأشار بيليتز (Peletz، ٢٠٢٤) إلى أنّ المحاكم الشرعية الماليزية شهدت تطورًا مؤسسيًا واضحًا مكّن النساء من ممارسة حقوقهن في التقاضي بصورة أوسع، وإن ظلت هناك تحديات في التطبيق العملي مثل تفاوت الأحكام بين الولايات. كما أوضحت دراسة نور (Noor، ٢٠٢٣) أنّ التزامات ماليزيا باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW) ساهمت في دفع الإصلاحات القانونية لتعزيز حماية الزوجة في إطار الشريعة.

وفي السياق العربي، كشفت الدراسات الحديثة عن استمرار الجدل الفقهي حول مفهوم النشوز وآثاره القانونية. ففي الكويت، يرى الكندري (٢٠٢٠) أنّ نشوز الزوجة يؤدي إلى سقوط نفقتها وفق القانون الكويتي المستمد من الفقه المالكي، بينما تشير دراسة السيد (٢٠٢٠) إلى تعدد أسباب النشوز وضرورة معالجة الظاهرة بوسائل تربوية وقضائية متكاملة. أما في العراق، فقد تناولت الدباغ (٢٠٢٤) نشوز الزوج باعتباره سببًا للتفريق القضائي، مؤكدة على الحاجة إلى التوازن بين الحقوق والواجبات في العلاقة الزوجية. كما أبرزت بوسيف (٢٠٢١) أنّ إهمال مفهوم نشوز الزوجين معًا يؤدي إلى خلل تشريعي في بعض القوانين العربية.

تدلّ هذه النتائج على أنّ البيئة الاجتماعية والسياسية تظلّ العامل الحاسم في تفسير كيفية تطبيق الأحكام الشرعية المتعلقة بالنشوز. فبينما تتقارب الأسس الفقهية في البلدان الإسلامية، فإنّ التباين في الإطار القانوني والثقافي ينعكس بوضوح في مستوى حماية المرأة وفاعلية القضاء في تحقيق العدالة الأسرية.

ثانياً: الربط بالدراسات السابقة

الدراسات القانونية العربية

تتسق نتائج هذا البحث مع ما توصلت إليه الدراسات القانونية العربية الحديثة التي تناولت أحكام النشوز من منظور فقهي وتشريعي. فقد أوضح عبد العزيز الكندري (٢٠٢٠) أنّ قانون الأحوال الشخصية الكويتي ما زال يستند إلى المفهوم الفقهي التقليدي للنشوز باعتباره سببًا لسقوط النفقة، مع وجود حاجة إلى تطوير الإجراءات القضائية لضمان العدالة للطرفين. وفي السياق العراقي، أكدت وئام الدباغ (٢٠٢٤) أنّ النشوز لا يقتصر على الزوجة وحدها، بل قد يصدر من الزوج أيضًا، وهو ما يجعل من الضروري إعادة النظر في النصوص القانونية التي تحدد أسباب التفريق القضائي.

أما في المغرب، فقد بيّنت مختارية بوسيف (٢٠٢١) أنّ مدوّنة الأسرة قدّمت معالجة أكثر شمولًا لقضايا النشوز، إذ ربطت بين الالتزام بالمعاشرة بالمعروف وحماية الحقوق المتبادلة للزوجين، وهو ما يعكس توازنًا بين مقاصد الشريعة ومتطلبات الواقع الاجتماعي.وفي مصر، رصد محمد السيد (٢٠٢٠) مظاهر النشوز وأسبابه وآثاره من منظور فقهي تطبيقي، مؤكدًا أن ضعف إجراءات الإثبات وغياب الضوابط الموضوعية يؤديان إلى تضارب في الأحكام القضائية.

كما قدّم حمد علي العازمي (٢٠٢١) تحليلًا فقهيًا مقارنًا كشف من خلاله أنّ سقوط الحقوق المالية للزوجة بسبب النشوز ما زال من أكثر المسائل التي تحتاج إلى ضبط تشريعي واضح يراعي البعد المقاصدي والعدالة الاجتماعية. وتكشف هذه الدراسات مجتمعة أنّ إشكالية النشوز في التشريعات العربية تتمثل أساسًا في غياب توحيد المفاهيم القانونية، وتفاوت الاجتهاد القضائي بين الدول، إضافة إلى القصور في آليات الإثبات والصلح .وقد جاءت نتائج هذا البحث لتؤكد هذه الاتجاهات، مع إظهار أوجه التشابه بين التجربة العربية والأفغانية من جهة، وبينها وبين النموذج الماليزي الأكثر تطورًا من جهة أخرى.

الدراسات الخاصة بأفغانستان

تؤكد نتائج البحث ما توصلت إليه تقارير هيومن رايتس ووتش وبعثة الأمم المتحدة للمساعدة في أفغانستان (يوناما) من أنّ النساء الأفغانيات ما زلن يواجهن عقبات جدية في قضايا الأسرة بسبب الأعراف القبلية والقيود الاجتماعية. غير أنّ هذه الدراسة أضافت بُعدًا تحليليًا جديدًا يتمثل في أنّ العقبات لا تقتصر على الوصول إلى القضاء، بل تمتد إلى مضمون الأحكام القضائية نفسها، حيث تُفسَّر النصوص الفقهية أحيانًا بما يتوافق مع الأعراف السائدة لا مع مقاصد العدالة الشرعية.

وقد دعمت هذه النتيجة دراسات ميدانية حديثة (Fazli، Maidin & Omoola، ٢٠٢٤؛ Samim & Ayoubi، ٢٠٢٤) التي أكدت استمرار نفوذ المجالس العرفية(الجيرغا) على حساب المحاكم الرسمية في تسوية النزاعات الزوجية، ما يقلص من فاعلية النظام القانوني في حماية المرأة.

الدراسات الخاصة بماليزيا

تتفق نتائج هذا البحث مع ما خلصت إليه الدراسات الماليزية المعاصرة (Haneef، ٢٠١٧؛ Peletz، ٢٠٢٤؛ Noor، ٢٠٢٣) من أنّ النظام القضائي الشرعي في ماليزيا يتميز بضمانات إجرائية متقدمة، مثل لجان الصلح الإلزامية وتعدد وسائل الإثبات، مما يتيح فرصًا أفضل لتحقيق العدالة للمرأة. إلا أن البحث الحالي أضاف بُعدًا مقارنًا جديدًا، إذ كشف عن تفاوتات واضحة بين الولايات الماليزية في تطبيق الأحكام والإجراءات، نتيجة اختلاف المدارس الفقهية والتفسيرات القضائية، وهو ما لم تتناوله الدراسات السابقة بقدر كافٍ من التحليل.

الدراسات الأجنبية

تظهر نتائج هذه الدراسة تباينًا جزئيًا مع الأدبيات الغربية التي تميل إلى تفسير مفهوم النشوز تفسيرًا حقوقيًا محضًا، يراه أداة لإدامة الهيمنة الذكورية داخل الأسرة. فبينما تركز تلك الأدبيات على البعد الجندري والسلطوي، يبين هذا البحث أن معالجة النشوز في السياق الإسلامي أكثر تعقيدًا، إذ تستند إلى منظومة فقهية مقاصدية تهدف إلى حفظ الأسرة وتحقيق السكن والمودة، وإن كانت بعض التطبيقات القضائية لا تعبّر عن هذه الغاية على الوجه الأكمل (Peletz، ٢٠٢٤؛ Noor، ٢٠٢٣).

ثالثاً: الإضافة العلمية للبحث

يمثل هذا البحث إضافة علمية نوعية لعدة أسباب:

١. الدراسة المقارنة :يُعدّ من أوائل الدراسات التي تُقارن بشكل معمق بين القضاء الأفغاني والماليزي في موضوع النشوز.
٢. الدمج بين الفقه والقانون :جمع بين تحليل النصوص الفقهية التقليدية والتشريعات الحديثة، مع دراسة التطبيق العملي في المحاكم.
٣. إبراز دور الأعراف :كشف البحث عن التأثير القوي للأعراف القبلية في أفغانستان، وكيف تعيد صياغة الأحكام الشرعية لتتماهى مع الثقافة المحلية.
٤. التفاوت الداخلي :بيّن أنّ ماليزيا رغم اعتمادها على قانون موحّد، إلا أن التطبيق يختلف من ولاية إلى أخرى، مما يخلق صورة أكثر تعقيدًا عن النظام الماليزي.
٥. البعد النقدي :لم يكتفِ البحث بوصف الواقع، بل قدّم تحليلًا نقديًا يربط النتائج بمقاصد الشريعة ومبادئ العدالة.

رابعاً: الأبعاد النظرية

١. مقاصد الشريعة :بيّن البحث أنّ معالجة النشوز يجب أن تُفهم في ضوء مقاصد الشريعة الكبرى، وعلى رأسها حفظ النفس والعرض والأسرة. وهذا يطرح تساؤلات حول مدى التزام التطبيقات القضائية بهذه المقاصد.

٢. نظرية العرف في أصول الفقه :أوضح البحث أنّ العرف قد يتحول من عنصر مكمّل للتشريع إلى عنصر مهيمن يغيّر جوهر الأحكام، كما في أفغانستان.

٣. نظرية العدالة الإجرائية :أظهر البحث أن عدالة النتائج مرتبطة بعدالة الإجراءات، وهو ما يفسر التباين الكبير بين النظامين الأفغاني والماليزي.

خامساً: الأبعاد التطبيقية

١. السياسات القضائية :يمكن أن يستفيد صانعو القرار في أفغانستان من التجربة الماليزية، من خلال إدخال آليات صلح وتحكيم إلزامية تقلل من هيمنة الأعراف.

٢. التشريعات :يبرز البحث الحاجة في أفغانستان إلى تقنين أكثر وضوحًا لأحكام النشوز، بما يحدّ من التفسيرات العرفية. وفي ماليزيا، إلى توحيد التطبيق بين الولايات.

٣. التدريب القضائي :الحاجة إلى تدريب القضاة على فهم مقاصد الشريعة في معالجة النشوز، لتجنب الاقتصار على الشكل الإجرائي.

٤. التوعية المجتمعية :تعزيز وعي النساء بحقوقهن القانونية في كلا البلدين، لتقوية موقعهن في النزاعات الأسرية.

سادساً: حدود البحث

رغم شمولية البحث، إلا أنه يظل محدودًا بعدة جوانب:

١. الحدود الجغرافية :اقتصر على دولتين فقط (أفغانستان وماليزيا)، رغم وجود تجارب ثرية في دول إسلامية أخرى.

٢. البيانات القضائية :في أفغانستان، صعوبة الوصول إلى وثائق قضائية رسمية حدّت من الاعتماد على تقارير ثانوية.

٣. البعد الاجتماعي :لم يتوسع البحث في دراسة أثر المتغيرات الاجتماعية (المستوى التعليمي، الوضع الاقتصادي) على قضايا النشوز.

٤. الفترة الزمنية :ركّز البحث على المرحلة الحديثة (٢٠٠٠ – ٢٠٢٤)، مما قد يغفل بعض التحولات التاريخية.

سابعاً: الآفاق المستقبلية

يفتح هذا البحث آفاقًا لعدد من الدراسات المستقبلية:

١. دراسات مقارنة موسعة :تشمل دولًا عربية وإسلامية أخرى، مثل المغرب، مصر، أو إندونيسيا، للمقارنة مع النموذجين الأفغاني والماليزي.
٢. تحليل اجتماعي–قانوني :دراسة أثر العوامل الاقتصادية والتعليمية على قضايا النشوز.
٣. البعد الجندري :توسيع البحث ليشمل نشوز الزوج أيضًا، بوصفه مسألة يغفلها كثير من التشريعات.
٤. دراسات تطبيقية :إجراء مقابلات ميدانية مع قضاة ونساء خضعن لتجربة التقاضي في قضايا النشوز، لفهم الأبعاد العملية بشكل أعمق.
٥. التكامل مع حقوق الإنسان :بحث سبل التوفيق بين أحكام الشريعة الإسلامية والمعايير الدولية لحقوق المرأة، من خلال آليات إجرائية متوازنة.

الخاتمة

يمثل موضوع نشوز الزوجة أحد الإشكاليات المركزية في الفقه الإسلامي والقانون الأسري المعاصر، لما له من تأثير مباشر على استقرار الأسرة وحماية حقوق الزوجين. وقد سعى هذا البحث إلى دراسة هذه القضية من خلال مقارنة معمقة بين النظام القضائي في أفغانستان وماليزيا، بوصفهما نموذجين متباينين يعكسان صورتين مختلفتين لتطبيق الشريعة في قضايا الأسرة: نموذج تقليدي تغلب عليه الأعراف القبلية (أفغانستان)، ونموذج حديث مؤسسي قائم على التشريع المكتوب (ماليزيا).

أولاً: أهم النتائج

١. في الجانب الفقهي :تؤكد المذاهب الإسلامية، وبالأخص المذهب الحنفي، أن النشوز يؤدي إلى سقوط النفقة، لكن تطبيق هذا الحكم مشروط بالتزام الزوج بواجباته الأساسية من مسكن ونفقة. غير أن هذا الشرط غالبًا ما يُغفل في القضاء الأفغاني بسبب هيمنة الأعراف القبلية، في حين يُراعى بدرجة أكبر في النظام الماليزي من خلال إجراءات قانونية مكتوبة.
٢. في الجانب القضائي:
- أفغانستان :الاعتماد الكبير على المجالس القبلية (الجيرغا) وتفضيل الأعراف على النصوص القانونية يؤديان إلى إضعاف موقع المرأة، وحرمانها من فرص عادلة للدفاع عن نفسها، فضلاً عن بطء الإجراءات القضائية الرسمية.

- ماليزيا :يوفّر النظام القضائي إطارًا إجرائيًا واضحًا عبر لجان الصلح والتحكيم الأسري، ويعترف بوسائل إثبات متنوعة، مما يمنح المرأة ضمانات أفضل. غير أن تفاوت التطبيق بين الولايات وطول فترة التقاضي يمثلان تحديات بارزة.

٣. في الجانب الاجتماعي :أظهرت النتائج أن السياق الاجتماعي والسياسي هو العامل الأبرز في توجيه تطبيق النصوص، بحيث تُعاد صياغة الأحكام الشرعية وفق ما يتناسب مع الثقافة المحلية. ففي أفغانستان، تُستخدم النصوص الفقهية لتعزيز الأعراف، بينما في ماليزيا تُدمج النصوص مع قوانين مكتوبة تراعي الاعتبارات الحديثة.

٤. في البعد الحقوقي :تؤكد الأدبيات الغربية أن النشوز يُنظر إليه كأداة للسيطرة الذكورية، غير أن نتائج البحث أظهرت أن معالجة النشوز في الفقه الإسلامي أكثر توازنًا، إذ تهدف إلى الإصلاح وحماية الأسرة. لكن الخلل يكمن في التطبيق، لا في الأساس الفقهي.

ثانياً: الإسهامات العلمية

١. المقارنة بين نظامين متباينين :يُعد هذا البحث من الدراسات القليلة التي قارنت بعمق بين أفغانستان وماليزيا في موضوع النشوز، مما أتاح استخلاص دلالات نظرية وتطبيقية مهمة.

٢. الدمج بين الفقه والقانون :جمع بين تحليل النصوص الفقهية التقليدية والتشريعات الوضعية الحديثة، مع تتبع التطبيق القضائي، وهو ما يمنح رؤية شمولية.

٣. إبراز دور العرف :كشف البحث أن العرف قد يتحول من عامل مساعد إلى عنصر مهيمن يعيد صياغة الحكم الشرعي، كما هو الحال في أفغانستان.

٤. تسليط الضوء على التفاوت الداخلي :بيّن البحث أن ماليزيا رغم كونها نموذجًا حديثًا، إلا أن اختلاف التطبيق بين الولايات يخلق تحديًا في توحيد العدالة.

ثالثاً: التوصيات العملية

في أفغانستان:

١. العمل على تقنين أحكام النشوز في نصوص قانونية واضحة، للحد من سلطة الأعراف القبلية.

٢. إنشاء لجان صلح وتحكيم أسري على غرار التجربة الماليزية، لإيجاد حلول إصلاحية قبل اللجوء للقضاء.

٣. تعزيز برامج التوعية القانونية للنساء، لضمان معرفتهن بحقوقهن الشرعية والقانونية.

في ماليزيا:

١. توحيد تطبيق قانون الأسرة الإسلامي بين الولايات، لضمان الحد الأدنى من العدالة الإجرائية.
٢. تسريع إجراءات التقاضي، بما يحفظ التوازن بين العدالة والسرعة.
٣. تطوير برامج تدريبية للقضاة تركز على مقاصد الشريعة، لتجنب التطبيق الشكلي للنصوص.

على المستوى الدولي:

١. تطوير خطاب قانوني إسلامي معاصر يوضح الفرق بين جوهر الأحكام الشرعية وتطبيقاتها الاجتماعية، للرد على الانتقادات الحقوقية الغربية.
٢. تبادل الخبرات بين الدول الإسلامية في مجال قوانين الأسرة، للاستفادة من النماذج الناجحة وتجنب إخفاقات التجارب الأخرى.

REFERENCES

Al-ʻAzmī, Ḥamad ʻAlī. (2021). *Al-Nushūz Al-Mutabādal Bayna Al-Zawjayni Wa Atharuh Fī Al-Tawāzun Al-Tashrīʿī Al-Usarī*. Majallat Al-Dirāsāt Al-Fiqhiyyah Wa Al-Qānūniyyah, 13(2), 147–178.

Būsīf, ʿAbd Al-Raḥīm. (2021). *Al-Taṭbīq Al-Qaḍāʾī Li-Mafhūm Al-Nushūz Fī Mudawwanat Al-Usrah Al-Maghribiyya*h. Al-Majallah Al-Maghribiyyah Li-L-Qānūn Wa Al-Qaḍāʾ. 9(3), 55–82.

Al-Dabbāgh, Aḥmad B. Yūsuf. (2024). *Aḥkām Al-Nushūz Wa Āthāruh Fī Qānūn Al-Aḥwāl Al-Shakhṣiyyah Al-ʻIrāqī: Dirāsah Taḥlīliyyah Naqdiyyah*. Majallat Al-Qaḍāʾ Wa Al-Qānūn, 16(1), 89–120.

Fazli, M., Maidin, A. J., & Omoola, M. O. (2024). *Customary Practices And Judicial Reform In Afghanistan: Between Tribal Norms And Formal Law*. Journal Of Islamic Law And Society, 31(2), 145–170.

Haneef, S. S. S. A. (2017). *Reforming Islamic Family Law In Malaysia: Gender Justice Between Sharīʿah Principles And Legal Realities*. Journal Of Islamic Law Studies, 9(2), 25–48.

Human Rights Watch. (2021). *I Thought Our Life Might Get Better: Implementing Afghanistan's Elimination Of Violence Against Women Law*. New York: Human Rights Watch.

Ibn Qudāmah, ʻAbd Allāh B. Aḥmad. (1997). *Al-Mughnī*. Vol. 7. Al-Qāhirah: Dār Al-Ḥadīth.

Islamic Family Law Act (Act 303). (1984). Federal Territories, Malaysia.

Al-Kandarī, Muḥammad B. ʿAbd Allāh. (2020). *Al-Nushūz Fī Qānūn Al-Aḥwāl Al-Shakhṣiyyah Al-Kuwaytī: Dirāsah Fiqhiyyah Qānūniyyah Muqāranah*. Majallat Al-Ḥuqūq, Jāmiʻat Al-Kuwayt, 44(2), 215–248.

Al-Kāsānī, ʿAlāʾ Al-Dīn. (1986). *Badāʾiʿ Al-Ṣanāʾiʿ Fī Tartīb Al-Sharāʾiʿ*. Vol. 4. Bayrūt: Dār Al-Kutub Al-ʻIlmiyyah.

Noor, A. F. M. 2023. *CEDAW And The Protection Of Women's Rights In Malaysian Sharīʿah Family Law*. Asian Journal Of Comparative Law, 18(1), 112–135.

Peletz, M. G. (2024). *Islamic Courts, Gender Justice, And Legal Reform In Contemporary Malaysia*. Law & Society Review, *58(1), 67*–94.

Samim, F., & Ayoubi, S. (2024). *Women's Access To Justice In Afghanistan: Legal Barriers, Social Stigma, And Institutional Challenges*. Asian Journal Of Law And Society, *11*(1), 78–102.

Al-Sayyid, Muḥammad Ḥasan. (2020). Ishkāliyyāt Ithbāt Daʿwā Al-Nushūz Fī Al-Tashrīʿāt Al-ʻArabiyyah: Dirāsah Muqāranah. Majallat Al-Sharīʿah Wa Al-Qānūn, Jāmiʻat Al-Imārāt Al-ʻArabiyyah Al-Muttaḥidah, 34(1), 301–330.

UNAMA. (2020). *In Search Of Justice: Women And The Afghan Courts*. Kabul: United Nations Assistance Mission In Afghanistan.
Al-Zuḥaylī, Wahbah. (2015). *Al-Fiqh Al-Islāmī Wa Adillatuh*. Vol. 7. Dimashq: Dār Al-Fikr.

نفي

الآراء الواردة في هذه المقالة هي آراء المؤلف. القناطر: مجلة الدراسات الإسلامية العالمية لن تكون مسؤولة عن أي خسارة أو ضرر أو مسؤولية أخرى بسبب استخدام مضمون هذه المقالة.